

دور الفقهاء في تأمين الغطاء السياسي للسلطة المرابطية في مواجهة خصومها

أ/لخضر بولطيف

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مقدمة :

شكل الفقهاء في تاريخ الدولة المرابطية قطاعا محوريا كان له حضوره الفاعل في مختلف الأطوار التي مرت بها الدولة من التأسيس إلى السقوط. وما من شك أن أبرز دور اضطلع به الفقهاء في هذه الحقبة كان تأمين الغطاء السياسي أو ما يصطلح على تسميته - في الأدبيات الفقهية - بالمشروعية السياسية للدولة القائمة في مقابل حجبها عن الثائرين ضدها، هؤلاء الذين نجح الفقهاء في ملاحقتهم بتهمة الخارجية التي جردتهم من كل سند ديني، مما دأب الثوار في العصر الوسيط على استثماره كمبرر لمناهضة الأنظمة السياسية الحاكمة في سياق مشاريع سياسية إصلاحية بديلة.

وإذا كانت الثورة الموحدية تعد - بلا مرأى - أكبر تحد واجهته الدولة المرابطية في تاريخها المديد، فإن الإشكال الذي تطمح هذه الورقة العلمية لمناقشته يدور حول مدى فاعلية موقف الفقهاء في مساندتهم للسلطة المرابطية في مواجهة الثورة الموحدية؟ وحجم التبعات والانعكاسات الناجمة عنه، سواء بالنسبة لبنية الدولة المغربية أو حضور الفقيه على مستوى الفعل السياسي؟

01- فقهاء المالكية في دولة المرابطين.. مشاركة أم موالاة؟

حظي الفقهاء في الغرب الإسلامي بمكانة سياسية مرموقة لم تتأت لنظرائهم في الشرق الإسلامي، ولئن كانت هذه المكانة قد تفاوتت بين تجربة سياسية وأخرى، إلا أن ذلك لم يعفهم من الظهور بمظهر الشركاء السياسيين أو الحلفاء العتيدين لصانعي القرار السياسي، حتى لقد بدوا في نظر البعض كـ "دولة داخل الدولة"⁽¹⁾.

(1) حسين مؤنس: شيوخ العصر في الأندلس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص05.

وإذا كانما يركي هذا التوجه هو ما تمتع به الفقهاء من نفوذ وتأثير؛ وخاصة في ظل دولة المرابطين التي كان رجلها الأول يوسف بن تاشفين (465-500هـ/1072-1106م) "يفضّل الفقهاء، ويعظّم العلماء، ويصرف الأمور إليهم، ويأخذ فيها برأيهم، ويقضي على نفسه بفتياهم"⁽¹⁾، ولم يكن خليفته علي بن يوسف (500-537هـ/1106-1143م) "يقطع أمرا في جميع مملكته، دون مشاورة الفقهاء"⁽²⁾، ولم يزل الفقهاء على عهده "وأمر المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم"⁽³⁾. ومثل هذا النفوذ الواسع يكون أوحى إلى أحد الباحثين أن الأمير المرابطي علي بن يوسف، لم يعد أكثر من لعبة بأيدي الفقهاء⁽⁴⁾.

لكن الناظر إلى علاقة الفقهاء بدولة المرابطين من زاوية أخرى، لن يفوته أن يدرك أن ما أصابه الفقهاء من رفعة ووجاهة، إنما هو حصيلة تراكمات خبرة سياسية مديدة، أفضت إلى ما يشبه المعادلة المحكمة في التعاطي مع الشأن السياسي، ففي حين لا يرى الفقهاء بأسا في التعاون مع السلطة القائمة، إلا أنهم يحرصون -في الوقت ذاته- على أن يظل ذلك في حدود ما يضمن استقلالهم عنها، وعدم الذوبان فيها، ويترجم هذه المسافة الفاصلة التي راهن الفقهاء على إبقائها بينهم وبين السلطة الحاكمة، ما سعوا إليه باستمرار من تركيز نفوذهم في أوساط العامة، التي أضحت ترى فيهم حراسا أمناء على مصالحها، وممثلين شرعيين لها⁽⁵⁾.

ولعل أدق تصوير لهذا النمط من التحالف غير المعلن بين الفقهاء والسلطة، والذي تعود جذوره إلى أوائل القرن 03هـ/09م، ما أورده مؤرخ الأندلس ابن حيان القرطبي (ت 469هـ/1076م)، بشأن العلاقة بين الفقيه المالكي يحيى بن يحيى (ت 234هـ/848م)، والأمير الأموي عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/821-852م)، إذ كان الأمير "لا يستقضي قاضيا، ولا يعقد عقدا، ولا يُمضي في الديانة أمرا، إلا عن رأي [يحيى بن يحيى] وبعد مشورته"⁽⁶⁾، وفي المقابل كان الفقيه "في طي ذلك يعترف للأمير بجميل ذلك،

(1) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، ط3، بيروت: دار الثقافة، 1983، 46/4.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد زينهم عزب، القاهرة: دار الفرجاني، 1994، ص150.

(3) المصدر السابق، ص150.

(4) ليفي بروفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، تعريب: السيد محمود عبد العزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلمي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990، ص252.

(5) يراجع كتابنا: الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي، الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2005، ص39.

(6) ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود علي مكي، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1971، ص180.

فلا يأتي في ذكر أحماد سيرته، ووصف معدلته، وتزيين آثاره لدى رعيته، وتحضيضهم على طاعته، واستنهاضهم لتكاليفه⁽¹⁾.

ولكن بدا هذا المسلك من الفقيه نوعا من البرغماتية الضيقة أو الانتهازية المقيتة، مما قد تملبه عليه رغبته في تحصيل منافع شخصية أو الإبقاء على امتيازات مادية، إلا أن الركون إلى مثل هذه التخريجات الجاهزة التي طالما كانت أدعى إلى القبول لدى البعض، فضلا عما يعكسه من تبسيط لظاهرة تاريخية غاية في الأهمية والتعقيد، فإنه لا يمكن أن يمدنا في نهاية المطاف سوى برؤى مبتسرة ومضللة، لن نظفر في كنفها بأي تفسير مؤسس لمنطق الفقيه في ممارسته للفعل السياسي.

أما ما نعتقد أنه يحكم المنطق السياسي للفقيه، فهي التجربة التاريخية التي كانت بمثابة المحك للأنظار الفقهية، التي رأت في توفر الأمن والاستقرار الضمانة الأساسية لإجراء أحكام الدين، بينما رأت في الخروج على السلطان والثورة عليه سلوكا تقديريا غير مضمون النتائج، لا ينفك عن محاذير الانزلاق إلى الفوضى والوقوع تحت طائلة الفتنة⁽²⁾.

ولا يسعنا هنا سوى أن نستحضر انتفاضة "الرَّبِض" الشهيرة⁽³⁾ التي خاض فقهاء الأندلس غمارها ضد الأمير الأموي المتسلط الحكم بن هشام (180-206هـ/796-821م)، والتي كان لها من تداعيات مأسوية، ما حدا بأحد زعمائها من الفقهاء إلى الإعلان بالقول: "سلطان جائر سبعين سنة خير من أمة سائبة ساعة من نهار"⁽⁴⁾.

وعلى ذلك فإن مكانة الفقهاء في ظل دولة المرابطين ليست وليدة اعتبارات ظرفية أو رهينة مصالح متبادلة بين السلطة والفقهاء، بقدر ما هي إفراز طبيعي لتطور مسار تاريخي عمد خلاله الفقهاء إلى تكريس حضورهم بالنظر لما أبدوه من مقدرة على تجنيد العامة وتعبئتهم، وهو ما جعل السلطة السياسية الحاكمة تأخذ بحسبانها موقعهم في الحياة السياسية، وما بين إقبال الدولة وإدبارها تراوح دور الفقهاء ما بين منح المشروعية المطلوبة أو مجرد إعطاء التزكية المفروضة.

(1) ابن حيان: المصدر نفسه، ص180.

(2) يراجع -بهذا الصدد- عادل فتحي ثابت: شرعية السلطة في الإسلام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1996، ص149.

(3) يراجع عن تفاصيل أحداثه: ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط02، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، ص68-69، 70-73؛ ومعاصره المؤلف المجهول: أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط02، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، ص118-119، 120-121.

(4) القول للفقيه قرعوس بن العباس (ت 220هـ/835م)، وينسب للإمام مالك. يراجع عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة-ليبيا: دار مكتبة الفكر، 1968، 2/493.

02- استهداف الحركة الموحدية للتحالف المالكي - المرابطي:

حينما عاد ابن تومرت أدراجه إلى بلاد المغرب في حدود سنة 510هـ/1116م، من رحلته المشرقية التي امتدت لنحو عشر سنوات، كانت دولة المرابطين - وخلافا لما ستحاول تصويره آلة الدعاية الموحدية - في أوج قوتها وعنفوانها⁽¹⁾، وكانت جميع المؤشرات تؤكد أن الداعية المصمودي إنما كان يتعمد خلال خط سيره نحو مضارب قبيلته "هَرْغَةَ" أن يفتعل مناوشات مع فقهاء الحواضر المغربية التي حلّ بها في جُمع من صحبه ومريديه. ولم يكد ابن تومرت يبلغ موطنه في أعالي جبال دَرَن أواخر سنة 514هـ/1120م، حتى شرع منذ ذلك الحين في التمكين لشخصه وتعزيد سلطته⁽²⁾، ولما استوثق من ولاء قومه له، دعاهم إلى بيعته، معلنا نقضه بيعة الأمير المرابطي. فتم له ذلك في تاريخ تتردد الروايات⁽³⁾ بين جعله أواخر سنة 515هـ/1121م، أو أوائل سنة 516هـ/1122م.

إلا أن تبلور فكرة الثورة لديه، كان يملي عليه البحث عن مكان آمن يلوذ به، ويوفر الحماية لحركته الناشئة، وما لبث أن وقع اختياره على حصن "تَيْنَمَلَل"⁽⁴⁾، الذي يكون قد انتقل إليه في حدود سنة 518هـ/1124م⁽⁵⁾. ومن هذا المركز الطبيعي الحصين بين جبال الأطلس، سيقود ابن تومرت أتباعه في هجمات خاطفة ضد حاميات بعض الحصون القريبة، ويجوز بهم اشتباكات حذرة⁽⁶⁾ مع فرق الجيش المرابطي المرابطي التي توالى إرسالها إلى منطقة سوس.

(1) ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص33.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص161؛ وابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990، ص81.

(3) يراجع البيذق: أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، ط02، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص139؛ وابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الرباط: دار المنصور، 1973، ص176، 181؛ وابن خلدون: كتاب العبر وديوان المتبدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992، 151/6.

(4) حصن في غاية المنعة، يقوم في أعالي جبال درن، صعب المرتقى ضيقه، تحيط به الأجراف والمهاوي من جميع جهاته، ولا يُتوصل إليه إلا عن طريق جسر متحرك، يُرفع عند التعرض لخطر خارجي. يراجع الإدريسي: المغرب العربي؛ من كتابه: زهرة المشتاق في اختراق الآفاق = تحقيق: محمد حاج صادق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص80؛ وابن سعيد: كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص125.

(5) ابن القطان: نظم الجمان، ص133، 142، وابن خلدون: العبر، 269/6.

(6) عن المواجهات القتالية التي خاضها ابن تومرت، يراجع البيذق: أخبار المهدي، ص53-58.

وكان ابن تومرت قد باشر -منذ عودته- بث دعاية سياسية مناهضة للمرابطين، بين قبائل جبل دزن، تمهيدا للدخول في مواجهة حاسمة معهم. وكان قوام هذه الدعاية السياسية -وكما هو الحال في العصر الإسلامي الوسيط- توظيف النصوص الدينية، قصد تجريد السلطة القائمة من مشروعيتها، وإيجاد المبررات الشرعية للقيام عليها.

ومن ثم، فقد لجأ ابن تومرت إلى اعتماد أسلوب ذكي في إيراد الأحاديث النبوية والاستدلال بها، إذ كان يسوقها في أنساق مدروسة، تفضي فيها المقدمات المنتقاة إلى النتائج المبتغاة؛ فهو يسوق أحاديث الفتن، بما يُعرب عن فساد الزمان واختلال الأمر، حتى إذا استقر في أذهان الناس أن ما أنبأت به النصوص مطابق لما يعيشونه في الواقع، لَوَّح لهم بالمرحج من الأوضاع المتردية التي آل إليها الحال، وليس ذلك سوى المهدي الذي "سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً"⁽¹⁾. ويسوق أحاديث "المهدي المنتظر"⁽²⁾ بما لا يدع مجالاً للشك في أنها تنطبق على شخصه.

ثم ينتقل خطوة ثالثة؛ فيسوق أحاديث مناقب أهل المغرب، تأييداً لما ألقاه في روع أتباعه من أنهم على الحق الذي ليس عليه غيرهم من أهل الأرض⁽³⁾، حتى إذا نجح في هذه، راح يعرض بظلم الأئمة، ويندد بانحراف الأمراء⁽⁴⁾، تحضيراً للقيام عليهم، وإعلان الجهاد ضدهم⁽⁵⁾.

وعمل ابن تومرت على غرس عقيدة البراء من الخصوم في نفوس أتباعه، بما كان يدعوهم إليه من أن "لا تخالطوا أهل الفساد، ولا تعاملوهم، ولا تنظروا في وجوههم... واركبوا أخوتهم"⁽⁶⁾. وبالموازاة مع ذلك، ظليوطد عقيدة الولاء، فيما بينهم؛ بأن "تواصلوا فيما بينكم ولا تقاطعوا، وتحابوا ولا تدابروا، واتفقوا ولا تختلفوا، وتطاعوا ولا تنازعوا"⁽⁷⁾.

(1) ابن تومرت: أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 293، 294.

(2) المصدر نفسه، ص 238، 254.

(3) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 162.

(4) ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص 296-298.

(5) المصدر نفسه، ص 249.

(6) رسائل الإمام المهدي والخليفة عبد المؤمن، نشرها: ليفي بروفنسال ضمن مجموع:

Documents inédits d'histoire almohade, Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1928, pp.

(القسم العربي). 8-9.

(7) المصدر نفسه، ص 09.

وقد هباً له ذلك في نهاية المطاف، أن يدفعهم إلى قتال المرابطين، الذين كان ينعتهم في خطابه بـ"الكفرة المثلثين"⁽¹⁾، و"المارقين المبدلين"⁽²⁾، ويعتبر أن "جهادهم أعظم من جهاد الروم، وسائر الكفرة بأضعاف مضاعفة"⁽³⁾.

وحيث أنه كان يدرك أن الدولة المرابطية إنما كانت تستمد قوتها في التصدي له من تحالفها الوثيق مع الفقهاء، الذين كانوا يمثلون هبة مكيئة في المجتمع، تتمتع بسلطة معنوية كبيرة، ونفوذ واسع في تسيير حياة الناس، فلم يكن أمامه بدّ من تقويض هذا التحالف. ولما لم يكن ذلك في متناوله، فقد استهدف الفقهاء أنفسهم، بغرض إضعاف حضورهم ضمن الجبهة المرابطية الصامدة.

وقد ارتكز ابن تومرت في حملته ضد الفقهاء على ناحيتين:

- **الأولى:** الانتقاص من جدارتهم العلمية، وإظهارهم بمظهر المنتسب إلى العلم، المحسوب عليه، إذ يقول عنهم: إنهم "تسمّوا باسم العلم، ونسبوا أنفسهم إلى السنّة، وتزيّتوا بالفقه والدين"⁽⁴⁾، وهو ما لم يكن يقر به لهم. وقد حاول ترسيخ هذا المطعن كحقيقة واقعة غير واحد من مؤرخي الموحدين، الذين صوروا ابن تومرت وقد أفحم كل من تصدى له من الفقهاء، هؤلاء الذين قدّموا في الغالب على أنهم كانوا "صياما عن جميع العلوم النظرية خلا علم الفروع"⁽⁵⁾.

- **الثانية:** وهي لا تنفصل عن الأولى: التشكيك في استقامتهم الخلقية، وبعثهم بالمتاجرة بعلمهم، وتسخيرهم في تأييد الحكام الظلمة، مقابل ما ينالونه من حطام دنيوي. فابن تومرت ما فتى يطعن على الفقهاء الذين "تعلّقوا بالكفرة وانحازوا إلى جنبتهم"⁽⁶⁾؛ فهم "يتوسّلون بفتياهم إلى أباطيلهم وأهوائهم"⁽⁷⁾؛ لأجل أن "يتحيلوا بذلك على ما في أيديهم، وليصنّوا بذلك دنياهم... ولينالوا بذلك الحظ العاجل، ويجمعوا به الحرام"⁽⁸⁾.

(1) نفسه، ص 09.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 165.

(3) رسائل الإمام المهدي، ص 09.

(4) ابن تومرت: الرسالة المنظمة؛ إحدى رسالتين حققهما: عمار طالي؛ ونشرهما تحت عنوان: "رسالتان موحديتان"، ضمن أعمال المؤتمر الأول لتاريخ المغرب العربي وحضارته، تونس: ديسمبر 1974، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1979، 1/107.

(5) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 160.

(6) ابن تومرت: الرسالة المنظمة...، 1/107.

(7) ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص 245.

(8) المصدر نفسه، ص 262.

ولا غرو بعدئذ، إذ وجد المسوغ لتحريض أتباعه؛ أن "اقتلوا المحسّمين، والبرابر المفسدين، والفقهاء المكارين"⁽¹⁾.

03- فقهاء المالكية في مواجهة الثورة الموحدية:

يُنسب إلى أحد كبار أعلام فقهاء المالكية، ممن واكبوا قيام الحركة الموحدية، القول -فيما يشبه الرثاء لأفول نجم أوليائه-: "المرابطون قاموا بدعوة الحق، ونصرة الدين، وهم حماة المسلمين، الذابون عنهم، والمجاهدون دونهم، ولو لم يكن للمرابطين فضيلة، ولا تقدم، ولا وسيلة، إلا واقعة "الزَّلَاقَة"⁽²⁾، التي أنسى ذكرها حروب الأوائل، لكان ذلك من أعظم فخرهم، وأريح تجرهم"⁽³⁾.

هذه المقولة وإن كانت تكشف عن مدى تمسك الفقهاء بشرعية الدولة المرابطية، وتنم عن مقدار شعورهم بفداحة الخسارة التي نجمت عن سقوطها، لكنها لا تحتزل الموقف المالكي حيال الثورة الموحدية التي نجحت في إجهاض التجربة المرابطية، ذلك أن الموقف المالكي حيال الثورة الموحدية سجّل أول تجلياته عبر تلك المناظرات التي جمعت داعي الموحدين بفقهاء المرابطيين.

عدا أن المواجهة التي أسفرت بشكل حاسم عن موقف الفقهاء من تحركات ابن تومرت، فهي تلك التي شهدها بلاط الأمير المرابطي علي بن يوسف، والتي تحتفظ لنا المصادر ببعض تفاصيل مهمة عن مجرياتها. فإنه لم يمض وقت طويل على وصول ابن تومرت وصحبه إلى مراكش، حتى اتصل خبره بالأمير، ونُقل إليه أنه "يتحدث في تغيير الدولة"⁽⁴⁾، ففاوض بشأنه وزيره المقرب الفقيه أبا عبد الله مالك بن وهيب الأزدي الإشبيلي (ت 525هـ/1131م)، الذي اقترح عليه أن يدعو إلى عقد مجلس مناظرة، يحضره الفقهاء وابن تومرت، ليؤقّف على جلية أمره، فأجاب الأمير إلى ذلك⁽⁵⁾.

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، 68/4.

(2) بطحاء الزلاقة من إقليم بطلَيْوُس من غرب الأندلس، فيها كانت المعركة الشهيرة سنة 479هـ/1086م، والتي انتصر فيها المرابطون بقيادة يوسف بن تاشفين على جيش قشتالة الذي يقوده الملك ألفونسو السادس، ووضعوا بذلك حدا لتحرشاته، ولما بات يشكله من خطر داهم على بلاد الأندلس، التي كانت تعيش عهدها الطائفي الأول. لتفاصيل أوفى يراجع روض القرطاس، ص 145-152؛ والحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط 02، بيروت: مكتبة لبنان، 1984، ص 287-292.

(3) أورد العبارة مؤلف مجهول في كتابه: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1979، ص 140، وعزاها إلى أبي بكر بن العربي (ت 543هـ/1148م)، على أنها من كتابه "عارضة الأحوذى"، إلا أن جهودي في تصفح النسخة المطبوعة من هذا الكتاب (13 جزءاً)، لم تكمل -على غرار جهود محققي الحلل- بالظفر بالنص المنقول.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 77-1978، 49/5.

(5) المصدر نفسه، 49/5.

ثم إنه أرسل في طلب الفقهاء، ولما حان موعد المناظرة، والتأم شمل المجلس، خاطبهم الأمير -على مسمع من ابن تومرت- قائلا: "إنما بعثت لكم لتختبروا أمره؛ فإن كان عالما اتبعناه، وإن كان جاهلا أدبناه"⁽¹⁾.

فانتدب الفقهاء أحد مقدميهم، وهو الفقيه أبو بكر بن أسود الغساني المري (ت 536هـ/1141م)، الذي راح يخاطب ابن تومرت قائلا: "ما هذا الذي يُذكر عنك من الأقوال في حق الملك العادل، الحليم المنقاد إلى الحق، المؤثر طاعة الله تعالى عن هواه؟"⁽²⁾، ليحييه ابن تومرت -بعد أن عد ثناءه على الأمير تملقا وتغيرا به-: "فهل بلغك يا قاض أن الخمرة تباع جهارا، وتمشي الخنازير بين المسلمين، وتؤخذ أموال اليتامى؟"⁽³⁾، ثم موجهها كلامه إلى الأمير: "وأنت، وقد ظهرت بملكك المنكرات، وفشت البدع، وقد أمرك الله بتغييرها، وإحياء السنّة، وإماتة البدعة، إذ لك القدرة على ذلك، وأنت المأخوذ به، والمسؤول عنه"⁽⁴⁾.

ولما بدا أن الأمير الورع قد وقع تحت تأثير هذا الوعظ الصريح، انبرى مالك بن وهيب -وكان كثير الاجترار عليه- ينصحه بقوله: "أيها الملك، إن عندي لنصيحة إن قبلتها حمدت عاقبتها، وإن تركتها لم تأمن غائلتها... إني خائف عليك من هذا الرجل، وأرى أن تعتقله وأصحابه، وتنفق عليهم كل يوم ديناراً، لتكفي شره، وإن لم تفعل ذلك، لتُنفقن عليه خزائنك كلها، ثم لا ينفك ذلك"⁽⁵⁾.

وهي النصيحة التي تداولتها مصادر أخرى في صيغة مختزلة، هي: "هذا الرجل اجعله في بيت من حديد، وإلا ستنفق عليه بيتا من ذهب"⁽⁶⁾.

وإذا قد لاحظ أحد الباحثين⁽⁷⁾ أن فقهاء المرابطين -على كثرتهم- لم يكن لهم نشاط دعائي مضاد يكافئ يكافئ نشاط ابن تومرت، كما رأى باحث آخر⁽⁸⁾ في موقف أبي محمد بن معيشة الغرناطي قاضي فاس الذي استصوب ما فعله ابن تومرت وأصحابه -حينما هاجموا حوانيت فاس، وكسروا ما وجدوه بها من آلات لهو- موقفا سلبيا.

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 174.

(2) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 49/5.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 50-49/5.

(4) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 174.

(5) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 50/5.

(6) مؤلف مجهول: الحلل الموشية، ص 101.

(7) عبد الله علي علام: الدعوة الموحدية بالمغرب، القاهرة: دار المعرفة، 1964، ص 204.

(8) عبد القادر زمامة: عبد القادر زمامة: "البيدق والمهدي بن تومرت"، مجلة المناهل، ع 16/1979، ص 210.

لكن ما ليس خافيا، هو أن موقف قاضي فاس لا يعدو كونه تجاوبا مع مشروعية مبدأ النهي عن المنكر⁽¹⁾، دون أن يعني ذلك منه إقرارا بأسلوبه، بله غاياته، وأن الفقهاء الذين عاينوا ابن تومرت لم يكونوا جميعهم على درجة واحدة من الوعي بالمضمرات السياسية لدعوته، وإلا فإن أبا عمرو بن صاحب الصلاة قاضي تلمسان، أبدى اتجاهه موقفا مغايرا، ظلت ذكره عالقة بذهن ابن تومرت، الذي ما فتئ يردد على مسمع من أصحابه: "إن صغير الصاد من قول ابن صاحب الصلاة لي: عليك بخويصة نفسك؛ لفي أذني حتى الآن"⁽²⁾.

أما عن النشاط الدعائي الذي قام به الفقهاء ضد حركة ابن تومرت، فيمكن الوقوف على حجمه، وتقدير مدى فاعليته، من خلال رسائل ابن تومرت نفسه.

ففي إحدى هذه الرسائل - وكان قد وجهها إلى أنصار دعوته سنة 521هـ/1127م - خصص قسما مهما منها لمهاجمة الفقهاء، الذين نعتهم بـ "أعوان الكفرة الملتئمين"⁽³⁾؛ إذ "استفرغوا مجهودهم في معونتهم... وأعانوهم على باطلهم... يقطعون الناس عن الحق (دعوة الموحدين)، ويردوهم إلى الباطل (نصرة المرابطين)... ولبّسوا على الناس بالزور والغرور... وقالوا لهم طاعتهم (المرابطين) لازمة، والانقياد إليهم واجب عليكم... فبعثوا إليهم أهل التوحيد (الموحدين)، وحذروهم من الرجوع إليهم وسلك سبيلهم، ولبّسوا عليهم تبديل الكلام، وتحريف القول بالزور والبهتان، وتقولوا علينا ما لم نقل، تهجينا وتبغيضا للحق عند العوام... وعدوا لهم جملا من الأبواب، ونسبوا ذلك كله إلينا، ليقروا به بغض الحق في قلوب الناس، ودلسوا عليهم بهذه الأبواب ليكون ذلك تنفيرا لهم عن سماعها فضلا عن قبولها"⁽⁴⁾.

فهذا الاتهام المتكرر للفقهاء بالتلبيس والتدليس، لا يعكس في واقع الأمر سوى حجم الدور الذي اضطلع به الفقهاء، في شن دعاية سياسية مضادة، عملت على تركيز الولاء للدولة المرابطية، ودعمها في مواجهة الثورة الموحدية.

كما أن عددا من المؤشرات تدل على أن الدعاية المالكية، كانت - في هذه المرحلة - من الفاعلية والإحكام، بحيث بدت معه الحركة الموحدية معزولة، داخل دائرة ضيقة من أنصارها في بلاد الشوس؛ جنوب

(1) حينما رفع أصحاب الحوانيت المتضررين بابن تومرت إلى القاضي ابن معيشة، خاطبهم بقوله: "لولا ما رأى في السنة، لما كسرنا ومزقنا، مروا فإنكم مخالفون للحق". البيهقي: أخبار المهدي، ص 44.

(2) أبو زكريا بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، الجزائر: المكتبة الوطنية، 1980، 171/1.

(3) ابن تومرت: الرسالة المنظمة...، 107/1.

(4) المصدر نفسه، 107/1، 108.

المغرب الأقصى. فلقد لازمت الموحدون تهمة "الخارجية" التي نعتهم بها الفقهاء⁽¹⁾، وكان خطباء القبائل الموالية للمرابطين يدعون عليهم في مجامع صلواتهم، ويصبون عليهم جام لعناتهم⁽²⁾.

ولكن الموقف المالكي لم يكن قاصرا -فيما يبدو- على مجال الدعاية السياسية، بل تعداه إلى مجال الجبهة القتالية وما يتصل بها من تدابير. فيذكر البيدق⁽³⁾ أن قاضي السوس كان قد خرج في إحدى الحملات العسكرية ضد الموحدون -بمعية قادة آخرين- على رأس جيش مرابطي. كما تتضافر المصادر⁽⁴⁾ على تسجيل ما أسداه الفقيه الأندلسي أبو الوليد بن رُشد (ت 520هـ/1126م)، حين قدمه مراكش في حدود سنة 519هـ/1125م، من نصيحة للأمير المرابطي بضرورة صرف عنايته إلى تسوير المدينة؛ إذ أفناه بأن "لا يحل لك سكنى هذه المدينة دون سور، والعدو قريب منك"⁽⁵⁾.

وعليه لا نجد تفسيراً مقنعاً لما يرويه مؤرخ البلاط الموحد ابن القطان، عن خروج أهل مراكش سنة 524هـ/1130م، لأول حصار الموحدون لمدينتهم؛ "بنشاط وعزم بغير سلاح"⁽⁶⁾، إلا إذا استحضرننا الأثر الناتج عن آلة الدعاية المالكية، التي نجحت في استثارة مشاعر الناس، ضد الناكثين بيعة الإمام، الخارجين عن إجماع الأمة.

ويقوم شاهدا - أيضا - على ذلك ما يرويه البيدق⁽⁷⁾ من أن أهل فاس لما عاينوا طلائع الجيش الموحدون تتقدم من مدينتهم، تصايحوا: "الخارجيون في زالاغ"⁽⁸⁾. ولم يكن الناس يومئذ -تحت تأثير الفقهاء- يدعون الموحدون سوى بـ"الخوارج".

(1) يبدو أن هذا النعت كان لصيقاً بهم، إلى حد أن تاجر يهوديا من المروية، ونزل بفاس، استعمله في مراسلة له، إذ يقول: "ومنذ أن احتل الخارجي (يعني عبد المؤمن) السوس ساد الركود...". يراجع أمين توفيق الطيبي: "جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن السادس الهجري من خلال رسائل جنيزة القاهرة"، ضمن أعمال المؤتمر الثالث حول تاريخ المغرب وحضارته، وهران: 26-28/11/1983، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، 79/1.

(2) ابن خلدون: العبر، 241/6.

(3) البيدق: أخبار المهدي، ص 54.

(4) ابن القطان: نظم الجمان، ص 150؛ وابن عذارى: البيان، 310/1، 72/4؛ ومؤلف مجهول: الحلل المشوية، ص 90، 98.

(5) مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق: عبد القادر بوباية، ط 01، الرباط: دار أبي رزاق، 2005، ص 146.

(6) نظم الجمان، ص 159.

(7) أخبار المهدي، ص 89.

(8) زالاغ جبل يتدلى عند نهر سَبُو، ويمتد من الغرب إلى الشرق على مسافة نحو أربعة عشر ميلا، وتشرف قمته على فاس من جهة الشمال، إذ ينتهي على بعد نحو ثلاثة أميال منها. يراجع الوزان: وصف إفريقيا، تعريب: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 02، بيروت: دار الغرب الإسلامي - الرباط: الشركة المغربية للنشر المتحدون، 1983، 293/1-294؛ ومارمول كبرخال: إفريقيا، تعريب: محمد حجي وآخرون، الرباط: دار نشر المعرفة، 88-1989، 180/2.

الخاتمة:

نتبين من خلال ما تقدم أن الفقهاء لم يدخروا جهدا في الوقوف إلى جانب السلطة المرابطية، والحرص على تأمين الغطاء السياسي لها في مواجهة خصومها، ولكن هذا الصنيع منهم لئن مدّ في عمر الدولة وأخر سقوطها ردحا من الزمن، فإنه لم يحل دون تهاوي صرحها وانحائها من الخريطة السياسية، ما يعني أن فاعلية الموقف المالكي ليست بلا مدى تنتهي إليه، أو قد يعني أن للفقهاء هامشا للمناورة يجري على مستواه الترجيح بين المصالح والمفاسد.

ومما قد يرجح الفرضية الأخيرة أن انتصار الثورة الموحدية لم يتأد إلى إقصاء الفقهاء عن مراكز التأثير أو إبعادهم عن دوائر الفعل السياسي⁽¹⁾؛ فبقدر ما ألقى الحكام الجدد أنفسهم بحاجة إلى خدمات الفقهاء، فلم يتأخروا عن استئلافهم بالمناصب والأعطيات، فإن الفقهاء من جانبهم لم يجدوا ما يحول دون انخراطهم في رفد الدولة الجديدة، ووضع خبرتهم تحت تصرفها، مادام لم يعد في وسعهم سوى رثاء الدولة البائدة، وما دامت أدوارهم الطلائعية في المجتمع لن تتأثر إلا في حدود ضيقة بتغير الماسكين بزمام السلطة التنفيذية.

(1) يراجع كتابنا: فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، هيرندن-فيرجينيا: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2009، ص 187، 285.